هو العليم

موضوعُ الفلسفةِ بين «الوجود» و«الموجود»: دراسةٌ في حقيقةِ المشتقِّ

(١)

حقيقة المشتقّ وعدم أخذ الذات والزمان في مفاد الهيئة

دروس شرح الأسفار الأربعة، المرحلة ١، المسلك ١، المنهج ١، الفصل ١، الدرس الثامن عشر.

الاستاذ

سماحة السيّد محمّد محسن الحسينيّ الطهرانيّ

قدّس الله سرّه

@MadrastAlwahy

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ

والصلاةُ على خِيرةِ اللهِ المُنتجَبينَ محمّدٍ وآلِهِ الطّاهرينَ

واللعنةُ على أعدائهم أجمعينَ

حقيقةُ المبدأ في المشتقّات والتمايزُ بين الحَدَث والمصدر

كان البحث حول موضوع العلم الإلهيّ، وبيان أنّ «الوجود بما هو وجودٌ» و«الموجود بما هو موجودٌ» هما موضوع العلم الإلهيّ. ففي مواضع متعدّدة من الأسفار، وكذلك في سائر كلمات الحكماء، نجد أحيانًا أنّهم استعملوا «الموجود» مكان «الوجود». والموجود عبارة عن: «ذاتٌ ثبَتَ لها الوجود»؛ أي «تلك الذات التي يعرض عليها الوجود».

وقد تطرّقنا سابقًا في المنظومة إلى مسألة: هل المشتقّ عبارة عن «ذاتٌ ثبَتَ لها المبدأ» أو هو عبارة عن «نفس المبدأ بالحيثيّة التقييديّة»؟ بمعنى أنّنا تارةً، نلحظ المبدأ ونفس الحدث، مع التقيّد بالجهة الفاعليّة، ونُسمّيه «اسم الفاعل»؛ وتارةً أخرى، نلحظ تلك الحيثيّة، مع التقيّد بالجهة المفعوليّة، ونُسمّيه «اسم المفعول»؛ وتارةً ثالثة، نلحظ ذلك المبدأ، ولا نفهم منه إلاّ جهة الصدور، ونُسمّيه «المصدر».

وبطبيعة الحال، فإنّ المصدر هو غير المبدأ؛ أي: ليس بصحيح ما يُقال من أنّ: «المصدر هو أصل الكلام، وتتفرّع عنه الأوجه التسعة الأخرى»؛[1] لأنّ المصدر نفسه صيغةٌ ووزنٌ من

[1] راجع: **جامع المقدّمات**، ج ١، كتاب الأمثلة، ص ١١.

الأوزان، وصَرفٌ وتصريفٌ لذاك الحدث، فينبغي أن نرى ما هي تلك الجهة الحدثيّة. فعندما نقول: «ضَرْب»، فتارةً، يُلحظ بلحاظ نفس الحدث، وهو ما نسمّيه «مادّة الاشتقاق»، وتارةً أخرى، يُلحظ هذا «الضرب» بوصف المصدريّة (أي فعل الضرب)، وهو تغيّرٌ وصَرفٌ لذاك الحدث، وله وزنه الخاصّ.

وهذه الاشتقاقات عندنا ليست ناشئةً من المصدر، بل من الحدث؛ أي إنّها تتولّد من «الضاد» و«الراء» و«الباء»، لا من الضرب الذي هو مصدر. فالمصدر يعني إيقاع الضرب، وإيقاع الضرب لا علاقة له بالضارب ولا بالمضروب؛ فلا يُمكننا القول إنّ المضروب يتولّد من الضارب، أو إنّ «اضْرِبْ» يتولّد من المضروب، أو إنّ سائر الأمور تتولّد من المصدر؛ بل المصدر نفسه ذو وزنٍ، وصَرفٌ لذاك الحدث الذي صُبّت فيه «الضاد» و«الراء» و«الباء»؛ وهذا ما يُسمّى بالمصدر.

اعتباراتُ الحَدَث ونفيُ دخالة الزمان في الفعل

وبناءً على هذا، فإنّ «الحدث» لا بشرط، في حين أنّ «المصدر» بشرط شيء؛ أي: لو أردنا جعل المَقسَم هو الحدث، فلن يعود المصدر نفسه لا بشرط، بل إمّا أن يكون بشرط شيء، أو بشرط لا، بمعنى: «بشرط عدم أخذ معنى الفاعليّة والمفعوليّة فيه»؛ وبعبارة أخرى: «لا جهة الفاعليّة ملحوظة فيه، ولا جهة المفعوليّة».

ونحن هنا نجعل المصدر عبارةً عن عدم اعتبار الجهة الفاعليّة والجهة المفعوليّة، وكذلك نأخذه بشرط عدم لحاظ الوقوع وعدم الوقوع وانتظار الوقوع؛ لأنّه كما بيّنا سابقًا، نحن لا نأخذ الزمان والمكان جزءًا من الفعل بتاتًا، بل المأخوذ في الفعل هو وقوع ذلك الحدث وعدم وقوعه؛ غاية الأمر أنّه حينما يُلحظ الوقوع في ذلك الفعل، ينتزع الإنسانُ الزمانَ ويستخرجه منه. فعندما نلحظ وقوع الضرب، ونلحظ هذا الضرب بشرط الوقوع، فإنّنا نفهم منه الزمان الماضي لا المستقبل؛ لأنّ الوقوع لم يتحقّق في المستقبل بعد.

استعمالُ صيغة الماضي في المستقبل متحقّق الوقوع

وهنا، تُطرح مسائل أخرى، منها: كيف ينبغي للمتكلّم أن يأخذ هذه الأمور في مقام الخطاب؟ وكيف هو الشأن في الآيات القرآنيّة؟ وما مرادهم حينما يقولون: «المستقبل متحقّق الوقوع هو في حكم الماضي»؟

والمراد من متحقّق الوقوع: الوقائع الحتميّة التي يقطع الإنسان بوقوعها؛ كالوقائع التي تقع يوم القيامة، أو المسائل التي يطّلع عليها فردٌ، بحيث يقطع بوقوعها في الأسبوع القادم، أو التي أخبر بها صادقٌ مصدَّقٌ بأنّها ستقع حتمًا.

ومنشأ هذه المسائل كلّها يعود إلى أنّه: حينما ننظر في الأمر الماضي أو الأمر المستقبل متحقّق الوقوع وحتميّ الوقوع، هل يسعنا حينئذ استعمالُ صيغة الماضي في هذه الأفعال على نحو الحقيقة لا المجاز؟ أم إنّ استعمالنا هذا سيكون بعنايةٍ ومجاز؟

وهنا، ينشأ البحث التالي: كما بيّنا سابقًا، فإنّ مسألة الوضع [وطريقة استخدام المعنى] قائمةٌ على أساس جهةٍ عقلائيّة، لا جهة تدخّلٍ شخصيّ.

إنّ خصوص وضع هيئة الماضي ـ كوزن «فَعَلَ» مثلاً ـ ناشئٌ من الواضع ومرتبطٌ به؛ أي إنّك لا تستطيع استعمال وزن «فَعَلَ» لمستقبل «ضَرَبَ». فهذه الهيئة موضوعةٌ لوقوع الفعل وتحقّقه، وتابعةٌ للوضع؛ ولهذا، لا يسعنا القول: «إنّنا نشتهي أن نأتي بـ«فَعِلَ» أو «فَعُلَ» بدلاً من «فَعَلَ»»؛ ولو فعلنا ذلك، لكان عملاً باطلاً؛ لأنّ أوزان الأفعال ليست بأيدينا، بل هي بيد الواضع.

وحينئذ، يأتي الكلام في كيفيّة مفادها: فهل الواضع حين وضع وزن «فَعَلَ»، اعتبر الزمان دخيلاً في هيئته، أم أنّه قال فقط: «متى ما تحقّق حدثٌ، أمكنكم استعمال «فَعَلَ» فيه»، دون أن يشترط كون زمانه ماضيًا؟ وعلى فرض أنّه قال ذلك، لقلنا له: لقد أخطأت في مقالتك هذه؛ لأنّ هذه المسألة لم تعُد تحت اختيارك، بل ما هو في دائرة اختيارك ينحصر في القول: «إنّ وزن «فَعَلَ» لوقوع الفعل، ووزن «يَفْعَلُ» لانتظار الفعل، ووزن «افْعَلْ» لإيجاد الفعل»؛ فهذا هو المقدار الذي يسعك التكلّم فيه، أمّا القول بأنّ وزن «فَعَلَ» للزمان الماضي، فلا شأن لك به!

فوزن «فَعَلَ» ليس للزمان الماضي، بل هو لوقوع الفعل؛ ولهذا، يُمكننا الإتيان بلفظ الماضي في المستقبل متحقّق الوقوع.

والمستقبل متحقّق الوقوع هو المستقبل الذي يقع قطعًا من حيث الحدوث، ويكون متيقَّنًا في الواقع؛ كما لو أخبر به صادقٌ مصدَّقٌ، كالنبيّ الأكرم أو الإمام عليه السلام، أو كوليٍّ له اطّلاعٌ تامٌّ ـ لا ناقصٌ ـ على حوادث المستقبل، فيتحقّق كلامه حتمًا ككلام الإمام عليه السلام.

فإذا كان المستقبل متحقّق الوقوع، أمكننا القول: «إنّ هذا الأمر يتمّ بلا عنايةٍ وبلا مجاز». ولهذا، فإنّ ما ورد في الآيات القرآنيّة بشأن يوم القيامة: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ﴾[1] و﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ * لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ * خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ وأشباه ذلك، ليس مبنيًّا على العناية والمجاز، بل كلّه على وجه الحقيقة.

التعبيرُ بالمضارع وسرُّ مجاراةِ الخطاب القرآنيّ لإدراك المخاطَبين

نعم، قد تُستعمل أفعالُ المستقبل والمضارع أيضًا بلحاظ تغيّر الأعصار وترتّب ذلك العصر على هذا الزمان، حيث ينبغي لنا ـ من ناحية الظاهر ـ الذهاب إلى هناك؛ كقوله تعالى ﴿تَجِدُ﴾ في الآية الكريمة: ﴿يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ﴾،[2] حيث تحدّث الله تعالى بهذا النحو من باب العناية بنا ومجاراتنا؛ وإلاّ، فلو لم يُرِد مجاراتنا، لقال: إنّك ترى جميع أعمالك حاضرةً في هذه اللحظة عينها! ألا ترى؟! ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾![3] وهل فوق هذه الآية شيء؟! إنّ جهنّم محيطةٌ بالكافرين الآن! لأنّ ﴿مُحِيطَةُۢ﴾ اسم فاعل، والمشتقّ حقيقةٌ في التلبّس بالمبدأ في زمان الاشتقاق وزمان تعلّق ذلك الخطاب به؛ ولهذا، فهي محيطةٌ بالكافرين الآن، وليس لاحقًا.

---

[1] سورة القمر، الآية ١.

[2] سورة الواقعة، الآيات ١ ـ ٣.

[3] سورة آل عمران، الآية ٣٠.

فلو اقترن المشتقّ بقرينةٍ تدلّ على تعلّق زمان الخطاب به ـ كأن يقال: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ﴾ في الأسبوع القادم ﴿مُحِيطَةٌ بِالكَٰفِرِينَ﴾، أو يقال: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ﴾ بعد الموت ﴿مُحِيطَةٌ بِالكَٰفِرِينَ﴾ ـ لكانت الإحاطة واقعةً في الأسبوع القادم أو بعد الموت. غير أنّ هذه الآية خاليةٌ من كلّ هذه القرائن، ولهذا، فإنّها تدلّ في حدّ نفسها على الإحاطة الفعليّة؛ أي إنّ جهنّم محيطةٌ بالكافرين الآن، والجنّة محيطةٌ بالمؤمنين الآن؛ غاية الأمر أنّه لمّا كنّا فاقدين للبصيرة الباطنيّة، أحال النبيّ الأمر إلى القيامة، وقال: أيّها الأخرق، افتح عينك لترى الآن! ولكن، ما دمت لا تملك البصيرة، فسننتظر حتّى ترى في المستقبل: ﴿يَومَ تَجِدُ كُلُّ نَفسٍ مَّا عَمِلَت مِن خَيرٍ مُّحضَرًا﴾؛ مع أنّه لو كان ذا بصيرةٍ، لرأى الآن.

وعليه، ففي الواقع، فإنّ القضيّة في هذه الآية هي على العكس؛ أي إنّ المجيء وقع هنا بصيغة المستقبل بواسطة عنايةٍ، وذلك بسبب أنّ الأمور محقّقة الوجود ومحقّقة الحدوث ينبغي لنا الإتيان فيها بصيغة الماضي. وبناءً على هذا، فقد نزلت هذه الآيات من باب مجاراة الخلق ومراعاة حال الناس؛ بمعنى أنّ الله تعالى يتحدّث هنا بلسان الناس، ويقول: لمّا كنتم محبوسين في قيد الحسّ والزمان والمكان، وكانت إدراكاتكم دائرةٌ حول الحسّ والظواهر، فإنّني لا أستطيع تجسيم ذلك العالم المعنويّ لكم الآن.

لكن، لو كُشف الغطاء عن بصر هذا الإنسان الذي يقول له النبيّ: «سترى تلك الأعمال التي تصدر منك يوم القيامة!»، ورأى الآن، لما قال له: «إنّك ستراها يوم القيامة». فعلى سبيل المثال، حينما يُشاهد زيد بن حارثة الجنّة والنار الآن، فلا معنى لأن يقول له النبيّ: «إنّك سترى الجنّة والنار إذا جاء يوم القيامة!»؛ لأنّه سيقول: «أنا أراهما الآن!»، فيكون هذا من قبيل تحصيل الحاصل، وتحصيل الحاصل محالٌ عقلاً.

ولهذا، نزلت الآيات القرآنيّة على قدر إدراك الناس؛ ولمّا كان هؤلاء الناس محبوسين في الحسّ والجسم، ومقتصرين في إبصارهم على الحسّ الظاهر، جاء التعبير في القرآن هكذا: ﴿يَومَ

تَجِدُ﴾،[1] ﴿يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ﴾،[2] ﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمۡلٍ حَمۡلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٞ﴾؛[3] [حيث وردت كلّها بصيغة المضارع]: تجد، يفرّ، ترونها، تضع...، فما عبّر الله تعالى بها إلاّ من باب ضيق الخناق. أجل، يُصرّح في بعض الموارد بمراده، وذلك لكي يُشير إلى أنّ هذه المسائل التي يُخبر عنها هي مسائل واقعيّة.

نفيُ دخول الذات في المشتقّ وتأسيسُ الحيثيّة التقييديّة

لقد انجرّ البحث إلى هنا لنبيّن أنّ الزمان لم يُلحظ حقيقةً في صيغتي الماضي والمضارع، ولا يحقّ للواضع لحاظ أمرٍ كهذا؛ إذ بيّنا أنّ وضع اللفظ للمعنى موكولٌ إلى الواضع، وأمّا كيفيّة استخدام المعنى، فلا تقع في دائرة اختياره، بل هي موكولةٌ إلى العقل السليم في كيفيّة استخدام هذا المعنى واستخراجه.

وعليه، فإنّ المبدأ ومادّة الاشتقاق هما نفس الحدث ونفس المادّة، وهو عبارةٌ عن اللابشرط الذي يجتمع مع ألف شرط؛ أي: يجتمع مع «البشرط لا» الذي هو المصدر، ويجتمع مع «البشرط شيء» الذي يُمثّل سائر الأوزان.

وقد طرحوا هذه المسألة في بحث الوجود عينه، وأُورِدت عليها إشكالات؛ منها مسائل للمرحوم السيّد الشريف وإشكالٌ للمرحوم المحقّق الدوانيّ. وحاصل ما طُرح هنا أنّ الذات لم تُؤخذ في المصدر واسم الفاعل واسم المفعول؛[4] أي إنّ نفس ذلك الحدث لوحظ بالحيثيّة التقييديّة: فتارةً، بلحاظ الحدث، وتارةً بلحاظ أنّه فاعل، وتارةً بلحاظ أنّه مفعول. بمعنى أنّه يصير «ضاربًا» بلحاظ ظهور هذا الحدث في الهيئة الفاعليّة، لا أنّ الضارب يعني الذات التي

---

[1] **الكافي**، ج ٢، ص ٥٤. نور ملكوت القرآن، ج ٣، ص ٢٧٩: «ورد اسمه في روايات الخاصّة: الحارثة بن مالك بن النعمان («**معاني الأخبار**» ص ١٨٧) و(«**المحاسن**» للبرقيّ، ج ١، ص ٢٤٦)، لكنّ الملاّ الروميّ أورده في «**المثنويّ**» باسم زيد».

[2] سورة آل عمران، الآية ٣٠.

[3] سورة عبس، الآية ٣٤.

[4] راجع: **الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة**، السيد علي خان المدنيّ، ص ٥٧١ ـ ٥٨١.

ثبت لها الضرب، أو صدر منها الضرب، بل الضارب يعني ضربًا في هذه الهيئة وهذه الخصائص؛ لأنّ الضارب لا يرجع إلى الشخص.

والعوامّ يقولون: «إنّ الضارب شخصٌ قائمٌ طوله متران، وله عينٌ وأذنٌ وحاجبٌ ورجلٌ ويد»؛ غير أنّ هذه الأمور ليست هي الضارب، بل هي زيد؛ فزيدٌ هو زيد. وحينئذ، ما الذي أضافته صفة الضارب التي أطلقناها على زيد؟ وما الذي صنعته به؟ هل صنعت لزيدٍ قبّعةً أو ألبسته ثوبًا؟! كلاّ، إنّه حرّك يده مرّاتٍ عدّة، فسُمّي ضاربًا. وأنا الآن أحرّك يدي مرّاتٍ، فلمَ لا يُطلق علَيّ اسم الضارب؟! فلو أصابت حركة يدي إنسانًا، وتعلّقت به، لصرتُ ضاربًا؛ أمّا لو حرّكتها في الهواء هكذا، فلن أكون ضاربًا.

فنحن نرى جهة الضاربيّة هذه قائمةً، مع أنّه لم يَنضَف إليه أيّ شيء، غير أنّ هذا الضرب المتحقّق الآن هو ذو شكلٍ هجوميّ؛ وهذا الشكل الهجوميّ هو الذي صيّره ضاربًا.

وقد بيّنا سابقًا أنّنا نلحظ في الماضي الضربَ من حيث الوقوع؛ أي إنّ هذا الضرب الواقع يتّصف بحيثيّةٍ تقييديّةٍ للضرب، غير أنّ الوقوع هنا لم يُضِف إلى هذا الضرب شيئًا، حتّى الزمان. فنحن نُطلق على هذا الضرب الذي وقع اسمَ «الماضي»، دون أن نلتفت إلى فاعله هل هو زيد أو حسن أو حسين، ودون أن نلتفت إلى لزومه وتعدّيه، ولا إلى كونه معلومًا أو مجهولاً، ولا إلى الزمان الماضي والحال.

فنحن نُسمّي الضرب الواقع «ماضيًا»، والضرب الذي يُنتظر وقوعه «مضارعًا»، والضرب الذي يُنشأ وقوعُه «أمرًا». فعلى سبيل المثال، فإنّ «يَضْرِبُ» تعني الضرب بشرط انتظار وقوعه. وعليه، فإنّنا لم نقُم بأيّ تصرّف في هذا الضرب، وبقي الحدث على حاله. ونحن نتّفق مع القوم إلى هذا الحدّ، ولا وجود هنا لأيّ نزاع بيننا.

والذين ذكروا هذه المسائل هم من الأعاظم، ولم يأتوا بكلامٍ جزافًا؛ فلعلّ هذه الجهات التي أذكرها لكم كانت محطّ نظرهم.

دلالةُ الفعل على الفاعل بين اللزوم العقليّ والوضع اللفظيّ

التلميذ: سواءٌ كان الضرب معلومًا أو مجهولاً، فإنّه لن ينفكّ عن فاعله، لا في الماضي ولا في المستقبل؛ أي إنّ ذلك الفاعل ـ في نهاية المطاف ـ إمّا أن يكون قد ضرب سابقًا أو سيضرب مستقبلاً؛ وهذا له دخالة. غير أنّ لازم كلامكم هو نسبة المصدر إلى الماضي والمضارع.

الأستاذ: كلاّ، نحن لا شأن لنا بالفاعل، وإن كان هذا الفاعل قد أوجد هذا الفعل في نهاية المطاف ولم يقع هذا الضرب معلّقًا في الهواء، بل صدر إمّا من جبرائيل أو من إنسانٍ في الخارج.

غير أنّ الوقوع وعدم الوقوع لم يُلحظا في المصدر بتاتًا. فعندما نقول: «ضَرْبُ زيدٍ شديدٌ»، فقد لحظنا المعنى المصدريّ؛ وفي هذا المصدر لم نلحظ معنى الوقوع ولا انتظار الوقوع، بل لحظنا صرف حدثٍ لم يُلحظ فيه الوقوع ولا عدمه؛ أي: أُخذ فيه قيدان من «بشرط لا»: الأوّل بشرط عدم الوقوع، والثاني بشرط عدم انتظار الوقوع. فلا شأن لنا بكون زيدٍ قد ضرب أو سيضرب؛ فإذا كان زيدٌ الذي يُريد أن يضرب ثقيل اليد، قلنا: «ضَرْبُ زيدٍ شديدٌ».

وللحدث قسمان: أحدهما بشرط شيء، وهو الحدث الملحوظ بشرط الوقوع؛ والآخر بشرط لا، وهو ما سُلبت منه جهتان فعليّتان: جهة الوقوع وجهة انتظار الوقوع. واسم هذا القسم من أقسام الحدث الملحوظ بشرط لا هو «المصدر».

وعندئذٍ، يكون الحدث في الجحد (النفي) هو بشرط عدم الوقوع أو عدم انتظار الوقوع؛ فـ «لم يضرب» تعني الضرب بشرط عدم وجود ذلك الحدث، و «لا يضرب» تعني الضرب بشرط عدم تحقّقه.

فالحدث هو تلك المادّة الاشتقاقيّة التي تتّخذ صورًا مختلفة ـ كالماضي والمضارع والمستقبل ـ بسبب طروّ الحيثيّات التقييديّة المختلفة عليها، لا بسبب طروّ الذات.

فعندما نقول: «ضَرَبَ»، يتبادر إلى الذهن أنّ لهذا الفعل فاعلاً؛ إذ لا يمكن أن يقع مُعلّقًا في الهواء. فحينما يُقال لك: «ضَرَبَ»، لا يسبق إلى ذهنك زيدٌ أو عمروٌ مباشرةً، بل فاعلٌ مبهم، إلى أن يُقال: «ضَرَبَ زيدٌ» أو «ضَرَبَ جبرائيلُ»، فيتعيّن فاعلُه. فإذا قيل: «ضَرَبَ»، فإنّ المتبادر

إليك ـ أوّلاً بالذات وقبل ذكر المتكلّم للفاعل ـ هو وقوع الفعل، ثمّ يتبادر بالتبع لزومُ وجود فاعلٍ له. وهذا التبادر التبعيّ ليس دلالةً وضعيّةً، بل هو من اللوازم العقليّة.

وفي قولنا: «ضَرَبَ زيدٌ»، لا يوجد الفاعل في نفس الفعل؛ إذ لو قلتَ «ضَرَبَ»، ثمّ ذكرتَ فاعلَه، لما كان ضمير «هو» مستترًا فيه، بل سيكون الفاعل هو «زيدٌ». أمّا إذا قدّمتَ «زيدٌ»، فإنّ الفاعل سيكون قد حلّ بذهنك؛ وحينئذ، إذا قلتَ بعده «ضَرَبَ»، سيتبيّن رجوعه إليه لتعيينك الذات أوّلاً. فالفاعل لم يدخل في «ضَرَبَ»؛ ولهذا، يسوغ لنا القول: «ضَرَبَ هو»، وفي التثنية، نأتي بالألف لإظهار الفاعل فنقول: «ضَرَبَا». فـ«ضَرَبَ» تدلّ على الفعل فحسب! ولو دلّت على الفاعل، فما معنى الألف في «ضَرَبَا»؟! وحينما يصيرا اثنين، ينبغي أن نقول: «ضَرَبَ هُوَ ـا»!

أجل، لا ينفكّ الفعل عن الفاعل لوجوب صدوره عن فاعلٍ في الخارج؛ لكن، ليس معنى ذلك أنّ الذات موجودةٌ في نفس الفعل. فنحن لا نفهم «الذات التي ضربت» من فعل «ضَرَبَ»، إلاّ أن نأتي بعده بـ«زيد» لكي يدلّ على أنّ هذا الضرب المحقّق صادرٌ عنه. فالذي لدينا هو وقوع الفعل فقط؛ و«ضَرَبَ» تعني تحقّق ضربٍ في الخارج، وحتّى الصبيّ يفهم أنّ هذا الضرب صادرٌ عن فاعل! فكما أنّه يوجد في المنادى منادٍ، وإن لم يُصرَّح به في صيغة النداء، فكذلك الأمر هنا.

شموليّةُ التحليل العقليّ في بحث المشتقّ لكلّ اللغات

التلميذ: هذا الإشكال يرد في اللغة العربيّة؛ أمّا في سائر اللغات، فليس بحث المشتقّ وتقسيم الأفعال بهذا النحو.

الأستاذ: كلاّ، هذا بحثٌ عقليٌّ في أساسه، وليس بحثًا لغويًّا محضًا، والبحث العقليّ لا يختصّ بالعربيّة أو غيرها. هَب أنّنا قلنا بالإنكليزيّة: «Was knocked Amr» أي «ضُرب عمرو»، فإنّ كلمة «knocked» تدلّ على صدور هذا الفعل عن شخصٍ ما أو حصول جهةٍ فيه. وحينئذ، إذا كان الأمر كذلك، سيُفهم المفعول من الفعل أيضًا، بحيث عندما نقول: «أكلَ»

مثلاً، فإنّه سيكون قد أكل تفّاحةً أو خبزًا أو ماءًا؛ إذ المفعول موجودٌ في الفعل، وقد أكل شيئًا في نهاية المطاف.

التلميذ: في المشتقّات وتصريفات الفعل، ما هو الشيء الذي يُفهم منه التذكير والتأنيث والجمع والتثنية وصيغ الغائب و ...؟

الأستاذ: إنَّ التذكيرَ ونحوَه يمتلكُ هيئةً، وهذه الهيئةُ لها واضعٌ؛ بَيْدَ أنّ بحثَنا هنا إنّما هو في ذاتِ «المادّة». فعلى سبيلِ المثال: إنَّ مادّةَ «ض ر ب» لا تُفيدُ شيئًا من التأنيثِ ولا التذكيرِ ولا التثنيةِ وما إلى ذلك، بل إنّما تدلّك على العلامةِ فحسب؛ فمثلاً، حينما تقول: «ضَرَبَتْ»، فإنَّ ذاتَ «ض ر ب» هنا لا تفيدُ شيئًا، وإنّما تلك «التاء» هي التي تفيدُ العلامة؛ فإذا جاءت التاءُ الساكنة «تْ»، دلَّتْ على أنَّ الفاعلَ مُؤنّثٌ، وإذا جاءت «تا» دلَّتْ على مؤنَّثَيْنِ اثنين، وإذا جاءت «تُمْ» دلَّتْ على ثلاثةٍ من المذكَّر.

والكلامُ هنا في أنّ الواضعَ قد وضعَ الهيئةَ تيسيرًا لعمله؛ وأمّا «الحَدَثِ» بذاته، فلا يُفيدُ شيئًا من ذلك. فعلى سبيل المثال، حينما تقول: «اضْرِبْ»، فإنَّ هذه الهيئةَ تدلُّ على المذكَّرية؛ بمعنى أنّ وقوعَ الفعلِ لا بدّ أن يصدرَ من مذكّر. والضميرُ «هو» الدالُّ على المذكّر ليس موجودًا في ذاتِ «اضْرِبْ»، بل نحن ننتزعُ هذا الـ«هو» من هيئته.

وبعبارةٍ أخرى: إنَّ ما يلحظُه الواضعُ ثمّ يستعملُه لاحقًا يقتصرُ على قوله: هل تحقّقَ هذا المعنى في الخارجِ أم لم يتحقّق؟ أو هل ينبغي تحقّقُه الآن أم لا ينبغي؟ ثمّ يقول بعد ذلك: هذا الفعلُ المرادُ إيقاعُه، ما هي الهيئة والقالب اللذان ينبغي أن يَرِد فيهما؛ فإذا كان لغرضِ وقوعِ الفعلِ، فعليكم أن تصيغوا هذا القالبَ على وزن «فَعَلَ»، وإن كان لغرضِ ترقّبِ وقوعِه، فصيغوه على وزن «يَفْعُلُ».

وكما أنّكم تُوردون هذا الإشكالَ الآن، فإنّ الواضعَ نفسَه قد التفتَ سلفًا إلى هذه الإشكالاتِ ودَرَسَها؛ فهو يعلمُ مثلاً أنّ نسبةَ هذا الفعلِ لا بدّ أن تكونَ إمّا إلى الفاعلِ، وإمّا إلى المفعول؛ أي أن يُنسَبَ في نهايةِ المطافِ إلى شخصٍ حاضرٍ الآن، لكي يُلحَظَ وقوعُ الفعلِ من جهته. كما أنّ الواضع يعلمُ مثلاً أنّ نسبةَ الفعلِ لا بدّ أن تكونَ إمّا إلى مؤنّثٍ وإمّا إلى مذكّر؛ ومن

هنا، فإنّه يصيغُ الوزنَ بلِحاظِ «جهةِ النسبة»؛ فعلى سبيلِ المثال: يقول في «ضَرَبَ»: لأجلِ أن نَنسِبَ وقوعَ الفعلِ إلى الفاعلِ، علينا أن نصيغ وزنَ «فَعَلَ»، ولأجلِ أن نَنسِبَ عينَ وقوعِ هذا الفعلِ إلى المفعولِ، علينا صياغة وزنَ «فُعِلَ». فالواضعُ اللغويُّ قد لَحَظَ جهةَ النسبةِ هذه.

المشتقّ يعني نفس الحدث بلحاظ الحيثيّة التقييديّة الخاصّة

فهنا، لم يُضَف إلى الفعل شيء؛ بل جيء بالحيثيّة التقييديّة لبيان أنّ وقوع هذا الفعل من حيث انتسابه إلى الفاعل هو «ضَرَبَ»، ومن حيث انتسابه إلى المفعول هو «ضُرِبَ»، ومن حيث انتسابه إلى إيجاده يكون «اضْرِبْ»، ومن حيث انتسابه إلى المذكّر هو «ضَرَبَ»، ومن حيث انتسابه إلى المؤنّث هو «ضَرَبَتْ». فالملحوظ هنا هو جهة الانتساب لا جهة الذات؛ والذات يُدركها العقل. فعلى سبيل المثال، بمجرّد إطلاقك لفظ «ضَرَبَ» على هذا الفعل المتحقّق الآن، أَفهمُ أنّ مرادَك انتسابُ الفعل إلى الفاعل، لا إلى من وقع عليه الضرب؛ وإذا قلتَ «ضُرِبَ»، فهمتُ أنّك أردتَ إخفاء الفاعل فلم تذكره، واقتصرتَ على ذكر المفعول عنايةً به. فليس هنا إلاّ جهة الانتساب؛ أمّا نفس النسبة ونفس المنسوب إليه، فغير موجودين هنا، ولا يُؤدّيان إلى فهم الذات، بل يدلاّن على مجرّد الارتباط بين وقوع الفعل وتلك الذات، كما نعبّر عنه بقولنا: «ضَرَبَ زيدٌ» أو «اضْرِبْ أنتَ» أو «ضاربٌ هو».

التلميذ: يكون «ضَرَبَ» هنا بمنزلة ماءٍ يُسكب في أوانٍ مختلفة، فيتّخذ أشكالاً متعدّدة؛ وبالتالي، فإنّ هذه الأشكال لها دخالة في نفس «ضَرَبَ».

الأستاذ: مدار البحث كلّه هو: هل علينا أن نُجري تصرّفًا وتدخّلاً في هذا الاشتقاق أم لا؟ فإن لم نتصرّف فيه، بقيت «الضاد» و«الراء» و«الباء» على حالها؛ غير أنّ حقيقة الاشتقاق هي صبّ تلك المادّة في قالبٍ، لكي نفهم هذه الانتسابات، وإلاّ، إذا لم نُرد القيام بهذا الأمر، فإنّنا سنترك المادّة على حالها.

التلميذ: يمكننا أن نُشكل هنا بأنّ لازمَ ما تفضّلتم بقوله هو جوازُ أن يقول المرء «ضَرَبَ» دون انتسابٍ إلى فاعلٍ أو مفعولٍ أو غيرهما، ويكون في الوقت نفسه [كلامُه] ممّا يصحّ السكوت

عليه. كما نقول في الفارسيّة: «دعوا شد» [وقع شجارٌ] دون تحديد الضارب أو المضروب؛ لكونه ملحوظًا بلا انتساب. وعليه، يلزم من ذلك أنّه: ما دام الانتساب من اللوازم العقليّة الخارجة عن الموضوع له، فإنّه يسوغ لنا في «ضَرَبَ» أيضًا التلفّظُ بهذه الكلمة، والإخبار بها إخبارًا يصحّ السكوت عليه، مع أنّ الأمر ليس كذلك.

الأستاذ: لمّا كانت اللحاظات الكلاميّة ملحوظةً هنا، لزم صحّة السكوت عليها بهذا النحو؛ وإلاّ، فلو كان غرضُنا مجرّدَ إفادة الضرب، لكفى قولنا «ضَرَبَ». ومثاله أنّنا نترقّب إطلاق مدفع الإفطار دون اكتراثٍ بهويّة مَن أطلقه؛ فيُقال: إذا أُطلِق مدفعُ الإفطار، فأفطِرْ. فحين يُطلق المدفع، لا نَبالي أَصَدَر من الثكنة، أم أطلقه فردٌ من بيته؛ إذ يكفي مجرّد إطلاقه لجواز الإفطار. أمّا في الموضع الذي ننتظر فيه فاعلاً، فلا يصحّ السكوت عليها؛ لأنّ «ضَرَبَ» جاءت بلحاظ صدورها من الفاعل، وهيئة «ضَرَبَ» تجتذب ـ في الأساس ـ انتظار الفاعل.

وكذلك، لو أردنا إيضاح جهة المفعول، لوجب الإتيان بـ «عمروًا»؛ أمّا إذا كان مجرّد توقّف الفعل على الفاعل يكفي هنا، فإنّ «ضَرَبَ زيدٌ» ستكون ممّا يصحّ السكوت عليه.

ومرجع هذه المسائل كلّها التي ذكرتموها إلى قيام معنى عقلائيّ وارتكازيّ في أذهانكم، فتسعون إلى تسرية هذا المعنى إلى الجهة النحويّة، ثمّ لحاظه بعد ذلك؛ غير أنّه لا ينبغي عليكم تسريته.

فعندما نقول: «ضَرَبَ»، يُدرك عقلُنا الفاعلَ؛ أي أنّه يقول: «حينما يحصل الضرب، ينبغي أن يكون صادرًا عن فاعلٍ»؛ غير أنّنا لا نفهم الحدث والفاعل معًا من نفس «ضَرَبَ» بالمطابقة، وذلك لعدم دلالة «ضَرَبَ» على الذات. ولو دلّت على الذات، فلِمَ نأتي بـ «زيد»؟! إذ مع وضوح الفاعل والحدث معًا بالمطابقة، ينتهي الأمر؛ في حين أنّنا نبقى ننتظر «زيدًا». فيتبيّن إذن أنّ الدلالة هنا ليست مطابقيّةً بل التزاميّة. وحينئذ، فإنّ حيثيّة التقيّد بالفاعل تُصيّره «ضَرَبَ»، وحيثيّة التقيّد بالمفعول تُصيّره «ضُرِبَ»، وحيثيّة التقيّد بالمذكّر تُصيّره «ضَرَبَ» أيضًا.

ففي الدلالات المطابقيّة، يُقال: إنّ الواضع قصد هذا المعنى من هذا اللفظ، بحيث تفهمه بمجرّد النطق به دون انتظارٍ لشيء. ومثاله أنّ الدلالة المطابقيّة لـ «جاء زيدٌ» تقوم على

مسألتين: «جاء» و«زيد». فالدلالة المطابقيّة لـ «زيد» هي [الدلالة] على نفس هيكل زيد، والدلالة المطابقيّة لـ«جاء» هي على معنى المجيء دون النوم أو الأكل أو الضرب أو الذهاب؛ لكنّك لا تفهم منه مَن الذي جاء. فلو كانت دلالة «جاء» على الفاعل مطابقيّةً، للزم فهم الفاعل منه، مع أنّك لا تفهمه. فإذا قرنتَ «زيدًا» بـ«جاء»، أقام عقلُك ارتباطًا بينهما، ودلّ هذا الارتباطُ على معنىً آخر هو تحقّق المجيء من زيد. وبالتالي، فإنّ تحقّق المجيء متولّدٌ من هاتين الدلالتين المطابقيّتين.

فالحدث والذات معنيان منفصلان هنا؛ «ضَرَبَ» تعني الضرب الواقع، والذات تعني ذلك الفرد الذي صدر منه هذا الفعل، كزيدٍ وعمروٍ وبكرٍ وخالد. فليس في نفس «ضَرَبَ» زيدٌ ولا عمروٌ ولا غيرهما، بل مجرّد فاعلٍ على نحو الإبهام. وهذه هي الحيثيّة التقييديّة؛ أي حيثيّة الضرب الذي ينبغي صدوره عن فاعل، لا الذات التي صدر منها الضرب.

فليس الأمر بأن نقول: إنّ الذات التي ضربت تصير «ضَرَبَ»، والذات المضروبة تصير «ضُرِبَ»؛ إذ لم يوضع اللفظ هكذا بتاتًا، بل «ضَرَبَ» تعني ذلك الحدث المنتسب إلى الفاعل والذي يكون وقوعه من جهة هذا الفاعل، و «ضُرِبَ» تعني ذلك الحدث المنتسب إلى المفعول والذي يكون وقوعه على المفعول، وكلاهما في الماضي؛ لكن، لم ترد أيّة ذاتٍ هنا. ولهذا، قالوا: إنّ الذات لم تُؤخذ في الاشتقاق بتاتًا، وهذا المعنى الذي نفهمه للذات إنّما هو بالدلالة العقليّة.

فهذه دلالةٌ عقليّةٌ؛ ولهذا، لا معنى لأن يلحظها اللغويّ، بل إنّه يقول: «أنا أضع الهيئة فقط». أجل، إنّ اللغويّ قد لحظ هذه الدلالة العقليّة بما هو من العقلاء؛ إذ لم يكن إنسانًا عامّيًا، بل كان مُدركًا لهذه المسائل.

التلميذ: هذا من قبيل أنّ كلّ وجودٍ مقيّدٍ لا بدّ أن ينتهي في الأخير إلى الإطلاق والوجود المطلق.

الأستاذ: الإطلاق كامنٌ فيه، غير أنّه لا التفات إليه بتاتًا.

اللّهم صلّ على محمّدٍ وآل محمّد